

لانه يقضى اول صلوة في حق القراءة و آخرها في حق القعدة ولكن لو لم
يقعد فيها سبوا لا يلزمه سجود السهو ولو كان من وجه ولو ادر
ركعة من الربعية يقوم ويقضى ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم
يركع كذلك ويقعد وفي الثالثة انما تحته فقط لان شأ ولو كان اما
ترك القراءة في اولها والى بين وقضاها في الاخرى وان ادر يطلب قبول الاخر
فالقراءة فيها يقضى فرض عليه ايضا لان تلك القراءة التي تحت تحتها
من الشك في الاول فهو الشك في الثاني منها وانما يخرج السجود من التشهد قبل سنة
الامامة كونه من اوله وقيل بمرحلة الشهادة وقيل بسكت وقيل بانما اقبل
والقعدة الصحيح انما يرتفع من التشهد عند تسليم الامامة والصحيح ان لا
يأتي بالثناء في الصلوة اليه حتى يقوم الى القعدة وانما القعدة لا ترفع من
التشهد بل لا قبلها في اصله فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام
الى الخامسة فتابعه المسوق فان كان الامام قعد في الرابعة فسكت صلوة
السجود بغير القيام وان لم يكن قعد لا تقصد ما لم يقعد في القعدة
واما اللائحة فقد يكون سبباً ما فانه انوم اوسبب الحجة وانما في الصلوة
او رخصت بحيث لم يجز سكتا وحكم ان يقضى ما فاته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن
فرغ عكس السجود ولا يقدر ولو بعد فرغ الامام لانه خلف الامام سكتاً ولذا
لوسها لا يسجد السهو وان سجد الامام السهو ويوم يتم صلوة لا يسجد
بل يسجد بعد فرغها ولو كان سبباً فركه وامامه فتله فتولى ما قامه لا يصح
صلوة اربعاً يجزى للسجود في جميع ذلك وذكره القائل الثانية فقال قيل
صلوات ولم يبدوا لنا صلوات اربعاً قال ان كان ذلك اولها سبباً استقبل قيل
اولها سبباً هذا الصلوة وقيل في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل في سنة

ما سبها

ما سبها في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لم يكن ذلك الشك اي صادف له
وقوع لم يخرج من تحريك اي يطلب ما جلا اخرى بالعلم فان وقع تحريكه على انه
صل ركعة من صلوة ذات الركعتين يفيضا لها ركعة اخرى ويسجد السهو
وان وقع تحريكه على انه صلى ركعتين في الصلوة المذكورة يقعد ويشهد في سنة
ويسجد السهو وان لم يقع تحريكه على شئ اخذ بالاقبال لا للمتيقن ومعنى
بالاقبال انه ان كان في صلوة القبر يتدبره من ان يصل ركعة او ركعتين فيجعل
كانه صلى ركعة ويقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين واليقعد
عليه فرضين وقال في الذخير لو شك في زوات الابع انها اي الركعة التي
عرض فيها الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد على امر كل ركعة
اي ان لم يقع تحريكه على شئ فيجعل تلك الركعة كانه اول فيصليها ويقعد
لاحتمال انها الثانية ثم صلى اخرى ويقعد لانها الثانية باعتبار ما
يرتفع من اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى ويقعد لانها
اخر صلوة فيعمل بالاحتمال في جميع ذلك وفي فتاوى الفصل اذا اراد ان
تردد المصل بين الثانية والثالثة اي شك في قيامه ان الركعة التي قام
هل هي الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان كانت ثالثة فطاهر
وان كانت ثانية فقد تقدم اما اذا قام عز الصلاة الاولى لا يعود الا في المغرب
والوتر لاحتمال انها ثالثة والقعود فيها فرض فيما يشهد ويقوم فيصل
ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت ثانية ولو شك في الفرض في قيامه ان التي
قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة لم رابعة او في الرباعية
انها لارابعة او خامسة فانه يقعد ويشهد ثم يقوم فيما يكركه اخرى
له وجه اي وكذا لو شك كذلك في ركعتيه او بعد من قبل يقيد بها بالاحتمال